بحث علمي محكم

قاضي التحقيق

في قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد

(دراسة مقارنة)

تقديم

القاضي الدكتور علي إبراهيم

رئيس محكمة الاستئناف في البقاع

أستاذ محاضر في كلية الحقوق

منشورات زين الحقوقية

بيروت - لبنان

1300 Ca

الفهرس

إهداء ..... هـ

تقديم ..... ز

مقدمة ..... ط

القسم الأول

المركز القانوني الجديد لقاضي التحقيق من الناحية النظرية

الباب الأول: تحديد صلاحيات قاضي التحقيق

الفصل الأول : صلاحيات قاضي التحقيق لجهة القيام بالتحقيق ٥

المبحث الأول : كيفية وضع قاضي التحقيق يده على الدعوى ٦

المطلب الأول : صلاحية قاضي التحقيق في الجريمة غير المشهودة ٨

الفقرة الأولى : إدعاء النيابة العامة ٨

الفقرة الثانية : قرار نقل الدعوى ١٢

الفقرة الثالثة : قرار تعيين المرجع ١٣

الفقرة الرابعة : إدعاء الفريق المتضرر ١٤

المطلب الثاني : صلاحية قاضي التحقيق في الجريمة المشهودة ٢٠
المبحث الثاني : كيفية إجراء التحقيق ٢٤
المطلب الأول : البت بالدفوع الشكلية ٢٤
المطلب الثاني استجواب المدعى عليه ٣٢
الفقرة الأولى : مفهوم الاستجواب ٣٢
الفقرة الثانية : إجراءات الاستجواب ٣٣
المطلب الثالث : الاستماع للشهود ٣٧
الفقرة الأولى : القصود بسماع الشهود ٣٧
الفقرة الثانية : إجراءات الاستماع للشهود ٣٧
المطلب الرابع : الانتقال والتفتيش وضبط الأدلة ٤٤
الفقرة الأولى : الانتقال أو الكشف الحسي ٤٥
الفقرة الثانية : التفتيش ٤٦
الفقرة الثالثة : ضبط الأدلة أو الأشياء ٥٠

الفصل الثاني : تحديد صلاحيات قاضي التحقيق لجهة حرية اتخاذ القرارات ... ٥٣
المبحث الأول : حرية اتخاذ القرارات عند البدء بالتحقيق وخلاله ٥٤
المطلب الأول : قرار تعيين الجلسة والدعوة اليها ٥٥
الفقرة الأولى : قرار الدعوة ٥٦
الفقرة الثانية : قرار الاحضار ٥٨
المطلب الثاني : قرار الترك ٦١
المطلب الثالث : قرار التوقيف ٦١
الفقرة الأولى : التوقيف الوجاهي ٦٣
الفقرة الثانية : التوقيف الغيابي ٧٢
المطلب الرابع : قرار الوضع تحت المراقبة القضائية ٧٤

الفقرة الأولى : شروط الوضع تحت المراقبة ٧٥
الفقرة الثانية : الآثار المترتبة على قرار الوضع تحت المراقبة ٧٩
المطلب الخامس : قرار إخلاء السبيل ٧٩
الفقرة الأولى : إخلاء السبيل بحق (الوجوبي) ٨٠
الفقرة الثانية : إخلاء السبيل بناء على طلب الموقوف ٨٢
المبحث الثاني : حرية اتخاذ القرارات عند انتهاء التحقيق واختتامه ٨٥
المطلب الأول : قرار منع المحاكمة ٨٦
الفقرة الأولى : أسباب منع المحاكمة ٨٦
الفقرة الثانية : حجية قرار منع المحاكمة ٨٨
المطلب الثاني : قرار الظن أو الإحالة ٨٩
الفقرة الأولى : حالة كون الفعل جنحة أو مخالفة ٨٩
الفقرة الثانية : حالة كون الفعل جناية ٩٠

الباب الثاني : تفعيل جزاء مخالفات قاضي التحقيق

الفصل الأول : التنظيم القانوني لجزاء مخالفات قاضي التحقيق ٩٥
المبحث الأول : نظرية البطلان في قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني ٩٧
المطلب الأول : نظرية البطلان في القانون القديم ٩٧
الفقرة الأولى : حالات البطلان في القانون القديم ٩٩
الفقرة الثانية : بدائل البطلان في القانون القديم ١٠١
المطلب الثاني : نظرية البطلان في القانون الجديد ١٠٣
الفقرة الأولى : نوع البطلان ١٠٤
الفقرة الثانية : نطاق البطلان ١٠٦
المبحث الثاني : الملامح العامة لنظرية البطلان في القانون المقارن ١١١
المطلب الأول : ملامح نظرية البطلان في القانون المصري ١١٢

المطلب الثاني : ملامح نظرية البطلان في القانون الفرنسي ١١٤

الفصل الثاني : حالات ترتيب الجزاء أو استبعاده ١١٧

المبحث الأول : حالات البطلان كجزاء لمخالفات قاضي التحقيق ١١٨

المطلب الأول : عدم مراعاة أصول التحقيق ١١٨

المطلب الثاني : عدم مراعاة حقوق الفرقاء ١١٩

المبحث الثاني : حالات استبعاد البطلان عن الجزاءات ١٢٠

المطلب الأول : استبعاد القانون للبطلان ١٢١

المطلب الثاني : استبعاد البطلان بالتصحيح أو عدم الاحتجاج ١٢٤

القسم الثاني

تقييم الوضعية الجديدة لقاضي التحقيق من الناحية العملية

الباب الأول : الوضعية الايجابية لقاضي التحقيق

الفصل الأول : توضيح حقوق وواجبات قاضي التحقيق ١٣١

المبحث الأول : حقوق قاضي التحقيق ١٣١

المطلب الأول : الحق في العمل باستقلالية ١٣٢

الفقرة الأولى : استقلالية قاضي التحقيق عن النيابة العامة ١٣٣

الفقرة الثانية : استقلالية قاضي التحقيق عن جهاب قضاء الحكم .. ١٣٦

المطلب الثاني : الحق في العمل بحرية ١٣٧

الفقرة الأولى : حرية اختيار مكان التحقيق ١٣٧

الفقرة الثانية : حرية اختيار زمان التحقيق ١٣٨

الفقرة الثالثة : حرية تقدير معطيات التحقيق ١٣٩

الفقرة الرابعة : حرية التنحي ورفع اليد عن الدعوى ١٤١

المبحث الثاني : واجبات قاضي التحقيق ١٤٤
المطلب الأول : واجب القيام بالتحقيق ١٤٥
المطلب الثاني : واجب تدوين أعمال التحقيق ١٤٧
المطلب الثالث : واجب المحافظة على أسرار التحقيق ١٤٩
المطلب الرابع : واجب احترام حقوق الدفاع ١٥٢

الفصل الثاني : توضيح صلاحيات قاضي التحقيق ١٥٥
المبحث الأول : حدود صلاحية قاضي التحقيق بالنسبة للأفعال ١٥٨
المطلب الأول : الأفعال التي لها نفس طبيعة الفعل محل الادعاء ١٦٠
المطلب الثاني :الأفعال التي ترتبط بالفعل محل الادعاء ارتباطا لا يقبل التجزئة ١٦٠
المبحث الثاني : حدود صلاحية قاضي التحقيق بالنسبة للأشخاص ١٦٢
المطلب الأول : إدعاء النيابة العامة ١٦٣
المطلب الثاني : إدعاء الفريق المتضرر ١٦٥

الباب الثاني : الوضعية السلبية لقاضي التحقيق
الفصل الأول : النصوص التي تحد من دور قاضي التحقيق ١٧١
المبحث الأول : النصوص التي تعيق عمل قاضي التحقيق ١٧١
المطلب الأول : اشتراك النيابة العامة وأفراد الضابطة العدلية في التحقيق ١٧٢
المطلب الثاني : تعليق تنفيذ قرار الترك ١٧٥
المطلب الثالث : إضافة دفوع شكلية جديدة ١٧٩
المبحث الثاني : النصوص التي توسع الرقابة على عمل قاضي التحقيق ١٨٣
المطلب الأول: النصوص التي توسع من نطاق القرارات القابلة للاستئناف ١٨٤
الفقرة الأولى : حق النيابة العامة في استئناف القرارات الادارية ١٨٥
الفقرة الثانية : حق المدعي في استئناف قرار استرداد مذكرة التوقيف ١٨٨

المطلب الثاني: النصوص التي توسع من عدد الأشخاص أصحاب الحق بالاستئناف ١٨٨
الفقرة الأولى: حق الضامن والمسؤول بالمال في استئناف قرارات قاضي التحقيق ١٨٩
الفقرة الثانية: حق الفرقاء في استئناف القرار الفاصل بالدفوع ١٩٠
الفقرة الثالثة: حق المدعي في استئناف قرار الترك ١٩٠
الفقرة الرابعة: حق المدعى عليه في استئناف قرار التوقيف ١٩١

الفصل الثاني: الصعوبات العملية التي تواجه قاضي التحقيق ١٩٣
المبحث الأول: الصعوبات الناجمة عن تقصير في التشريع ١٩٣
المطلب الأول: إغفال النص تبيان آلية التنفيذ ١٩٤
الفقرة الأولى: بالنسبة لتأمين إنشاء مفارز التبليغ ١٩٤
الفقرة الثانية: بالنسبة لتأمين إنفاذ قرارات قاضي التحقيق المستحدثة ١٩٥
المطلب الثاني: إغفال النص تحديد نطاق سلطات قاضي التحقيق ١٩٧
الفقرة الأولى: بالنسبة لإعادة فتح التحقيق ١٩٧
الفقرة الثانية: بالنسبة لإستعمال التقنيات الحديثة في التحقيق ٢٠١
المطلب الثالث: إغفال النص ما يلائم قاضي التحقيق ٢٠٩
المبحث الثاني: الصعوبات الناجمة عن غموض في النصوص ٢١١
المطلب الأول: الصعوبات التي تثيرها المادة ١٠٨ ..... ٢١١
المطلب الثاني: الصعوبات التي تثيرها النصوص الأخرى ٢١٥
خاتمة ٢١٩
المراجع ٢٢٣